الأمم المتحدة S/2018/688

مجلس الأمن

Distr.: General
11 July 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود بيرو والسويد في هذه الوثيقة، بصفتهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وفي إطار من التعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على موجز لوقائع الاجتماع الذي عقد في ٥ حزيران/يونيه بشأن المرأة والسلام والأمن في مالي ومنطقة الساحل (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غوستافو **ميزا – كوادرا**
الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أولوف **سكوغ**
الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارين **بيرس**
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

160718 160718 18-11526 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز وقائع الاجتماع المعقود في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن مالي ومنطقة الساحل

في ٥ حزيران/يونيه، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعا بشأن الحالة في مالي ومنطقة الساحل. واستمع الأعضاء إلى إحاطة إعلامية قدمها محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وخبراء من البعثة وممثلون لفريق الأمم المتحدة القطري. وعُقد الاجتماع في سياق اعتزام مجلس الأمن مناقشة ولاية البعثة في وقت لاحق من ذلك الشهر.

وترد أدناه النقاط الرئيسية المتعلقة بمالي التي أثيرت في الإحاطة الإعلامية وفي سياق الرد على الأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء، والتي ركزت على انخفاض مستوى تمثيل المرأة في الآليات المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام.

- على الرغم من أن قانون عام ٢٠١٥ حدد الحد الأدنى لتمثيل المرأة في المناصب التي تُشغل بالانتخاب أو التعيين في الحكومة بنسبة ٣٠ في المائة، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في هيئات صنع القرار بشكل يثير الجزع، على نحو ما يتضح من مجموع عدد النساء اللواتي يعملن حاليا في عدد من اللجان الرئيسية. وتضم اللجنة التي تقوم برصد تنفيذ اتفاق السلام ١٤ رجلا يمثلون الحركات المسلحة ولا تضم أي امرأة، في حين أن الأعداد في الجانب الحكومي تتفاوت. ويمثل الحركات المسلحة ٥٢ عضوا في أربع لجان فرعية مختلفة ولا توجد من بين الأعضاء المسجلين فيها إلا امرأة واحدة، وهي لا تحضر الاجتماعات. ويتألف المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن من ٦٦ رجلا و ٤ نساء. وتضم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ٣٢ رجلا وامرأة واحدة، على الرغم من أن الرئيس حاول تصحيح هذا الاختلال في التوازن من خلال تعيين مستشارات للشؤون الجنسانية. وتضم لجنة الإدماج ٤٢ عضوا، جميعهم من الرجال. ويتولى قيادة السلطات المؤقتة في الشمال ٦٨ رجلا وامرأة واحدة فقط. وأخيرا، تضم اللجنة الوطنية للحقيقة والعدالة والمصالحة ٥ نساء من بين ٢٥ عضوا. وبالإضافة إلى أن هذه اللجنة تضم عددا أفضل نسبيا من النساء، فهي تنفذ أيضا سياسة جنسانية في جميع أعمالها
- تشغل النساء ٢٥ في المائة من المناصب الوزارية في الحكومة وزهاء عشرة في المائة من المقاعد البرلمانية. ولا توجد أي حاكمات، وتقل نسبة النساء من بين رؤساء البلديات عن ٢ في المائة وتشكل النساء ربع جميع أعضاء المجالس المحلية. وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك التي يدعمها صندوق بناء السلام منذ عام ٢٠١٥، هناك شواغل بشأن مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة، نظرا لأن النسبة المئوية للناخبات المسجلات أقل مما كانت عليه في الانتخابات الأخيرة

- على إثر الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة إلى ٥٠ امرأة من القيادات النسائية من جميع أنحاء مالي لحضور مؤتمر الوفاق الوطني في عام ٢٠١٧، اجتمعت مجموعة من هذه القيادات مع ممثلي الأمم المتحدة، وأعضاء الفريق الذي يجري الاستعراض الاستراتيجي للبعثة والأمين العام خلال زيارته في أيار/مايو للإعراب عن آرائهن بشأن الحاجة إلى تحسين تمثيل المرأة في هذه الآليات

- أنشأت وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة آلية مؤسسية لرصد وتنسيق وإدارة تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨

- يشكل اعتماد قانون بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن حقوق المرأة، في عام ٢٠١٧ خطوة هامة جديرة بالترحيب، وتركز الأمم المتحدة الآن على دعم الحكومة في تنفيذ هذا القانون الجديد

- ازداد عدد التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف جنسي وجنساني في السنوات الأخيرة، وتنطوي أغلبية تلك الحوادث على عنف العشير. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، سجل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني ٤٦٤ حالة من حالات العنف الجنساني، كان نصفها من العنف الجنسي و ٩ في المائة منها من حوادث زواج الأطفال. وفي ٩٧ في المائة من الحالات، كانت الضحية أنثى، وفي ٦٦ المائة من الحالات، كانت الضحية دون سن الثامنة عشرة. ويقدر أن ٨٠ في المائة من الناجيات لا يتمكن من الحصول على الخدمات بسهولة

- على الرغم من أن تشريع مالي يتضمن أحكاما تتصدى للعنف الجنسي، لا يزال البلد من دون قانون مخصص بشأن العنف الجنساني. ومن المتوقع أن ينظر البرلمان في مشروع قانون بشأن العنف الجنساني قبل نهاية عام ٢٠١٨، وتسعى الأمم المتحدة للتأكد من تناول المسائل الخاصة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، يجتمع ممثلو البعثة بانتظام مع وزير العدل ورئيس أركان الجيش بهدف الدعوة إلى التعجيل باتخاذ إجراءات قانونية ضد مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك من خلال القضاء العسكري في الحالات التي تنسب إلى قوات الأمن المالية

- لاحظ مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع أن عددا من الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في مالي أدرجت مرارا في مرفق تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات باعتبارها من الأطراف التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطا من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح أو في مسؤوليتها عن ذلك. وفي حين أن بعض الجهات الفاعلة وقّع بيانات انفرادية بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، فإن حكومة مالي لم توقع بعد بيانا مشتركا مع المكتب، ولا يزال هذا الأمر معلقا منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ولاحظ المكتب أن ثمة ما يزيد على ١٠٠ حالة مسجلة من حالات العنف الجنسي المعلقة منذ عام ٢٠١٥، وأن نصف جميع الضحايا الذي قدموا طلبات للحماية لم يتلقوا استجابات. وتواصل الأمم المتحدة تدريب الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون بشأن كيفية معالجة حالات العنف الجنسي، ولكن القدرات لا تزال منخفضة

- نُقل عضو رئيسي في جماعة أنصار الدين، هو الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود، إلى المحكمة الجنائية الدولية بعد احتجازه من قبل السلطات المالية في السنة الماضية. وهو متهم بارتكاب جريمة الاضطهاد على أساس نوع الجنس، بما يشمل قيادة شرطة دينية وإنفاذ سياسة الزواج القسري التي ساقت المئات من النساء إلى الاسترقاق الجنسي أثناء احتلال الجماعات الإسلامية لتمبكتو في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

- تشكل النساء ٢٢ في المائة من موظفي البعثة، مع شغل غالبية النساء لوظائف غير عليا ووظائف متطوعي الأمم المتحدة. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في مكونات البعثة من القوات العسكرية (٢ في المائة) والشرطة (٧ في المائة)، وكذلك في الفئات الفنية العليا (١٧ في المائة) وفئة الموظفين الوطنيين (١٩ في المائة). وتعكف الأمم المتحدة على العمل مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لزيادة نشر العسكريين وأفراد الشرطة من الإناث. وفيما يتعلق بالخبرات الجنسانية، يوجد في البعثة حاليا خمس وظائف في وحدة حماية المرأة. ولا تزال عملية الاستقدام لشغل وظيفة كبير المستشارين للشؤون الجنسانية ووظائف أخرى في الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية جارية.

وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، وتحديدا بمالي، وتشاد، والنيجر، وموريتانيا، وبوركينا فاسو، أبرزت الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في مالي والمقر وجود اتجاه متصاعد يتمثل في استغلال الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة للديناميات والقواعد الجنسانية للنهوض بتحقيق أهدافها. والنساء والفتيات يشكلن هدفا للتطرف العنيف ويجندن في نفس الوقت في الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة. ولوحظ أن الهجوم الذي وقع على البعثة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ اشتمل على استخدام مركبة هجوم انتحاري كانت تقودها امرأة. وهناك زيادة في عدد النساء العاملات في قطاع الأمن وفي الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة التطرف العنيف والإرهاب، ولكن هذه الجهود يجب أن تستمر وتتوسع في إطار نهج شامل يراعي الاعتبارات الجنسانية ويُشرك جميع الجهات الفاعلة، نظرا لأن تدابير مكافحة الإرهاب تؤثر أيضا في النساء والفتيات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك من خلال العمليات العسكرية أو القيود المفروضة على حرية التنقل والنشاط الاقتصادي. وقد انضم مستشار للشؤون الجنسانية للتو إلى أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط وهو سيقوم قريبا بإسداء المشورة بشأن أفضل طريقة لتوفير الخبرة الجنسانية إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في جلسات سابقة. وتضع خطة الأمم المتحدة للدعم لمنطقة الساحل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ التي تصاحب استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن مجالاتها الستة ذات الأولوية، وهي تستهدف تعزيز وضع النساء، بما يشمل الشابات، باعتبارهن مناصرات لحركات السلام في منطقة الساحل. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، ستقوم نائبة الأمين العام ببعثة مشتركة رفيعة المستوى إلى النيجر وتشاد وجنوب السودان. وسترافقها قيادة كل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والمستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا، والمبعوثة الخاصة لرئيس الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وستركز البعثة على المرأة والسلام والأمن. وستقدَّم إحاطة إلى مجلس الأمن عقب الزيارة.

وقد قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، بتلاوة بعض التوصيات التي أبرزت في الإحاطة المقدمة إلى المشاركين. وشملت هذه التوصيات ما يلي:

- في المفاوضات بشأن ولاية البعثة، ينبغي لمجلس الأمن أن يحتفظ بجميع الأحكام المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي جرى التوصل إليها في السنوات الأخيرة، ولكن ينبغي له أن يعزِّز الصياغة المتعلقة بالمشاركة الهادفة للمرأة في آليات تنفيذ اتفاق السلام وفي الانتخابات، بحيث تبيِّن استمرار تدني مستويات تمثيل المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلام والأمن في مالي

- ينبغي أن تثار مسألتا استمرار انخفاض مستوى مشاركة المرأة والحاجة إلى توقيع بيان مشترك مع الأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بصورة مباشرة مع النظراء الماليين في البعثة وفي باماكو، على نحو ما دعا إليه فريق الخبراء غير الرسمي في اجتماعات سابقة

- ستقدم أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قائمة بالمسائل الرئيسية المتعلقة بالقضايا الجنسانية في أزمة منطقة الساحل لإطلاع مسؤولي الأمم المتحدة الذي سيقومون بزيارة تشاد والنيجر في تموز/يوليه عليها، مع التركيز على المرأة والسلام والأمن

- هناك حاجة ملحة إلى المزيد من الوضوح وإلى اتخاذ إجراءات بشأن كيفية التأثير في هذه التحالفات العسكرية المتعددة الجنسيات غير التابعة للأمم المتحدة أو إسداء المشورة لها في كل من حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل بشأن القضايا الجنسانية. وينبغي للرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي أن يستفسرا من فريق دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك الاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة، عن نشر الخبرات الجنسانية، وينبغي لأعضاء المجلس أن يستفيدوا من كل الإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجلس لمساءلة مقدمي الإحاطات بشأن أحكام القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) ذات الصلة بالشؤون الجنسانية.

واختتم الرئيسان المشاركان الاجتماع، شاكرين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على مشاركتهما من باماكو، وأعربا عن التزامهما بمتابعة التوصيات.